كلمة

فخامة الرئيس فائز مصطفى السراج

رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني – دولة ليبيا

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (30)

تونس - الجمهورية التونسية

الأحد 24 رجب 1440 هـ الموافق 31 مارس/آذار 2019م

كلمة فخامة السيد فائز مصطفى السراج

رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني – دولة ليبيا

صاحب الفخامة الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية، رئيس الدورة الثلاثين للقمة العربية،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

يطيب لي ويشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن وفد بلادي أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الجمهورية التونسية حكومة وشعبا، لما حظينا به من حفاوة واهتمام، وهو أمر ليس بغريب عن هذا البلد الشقيق المضياف المعروف بأصالته وعروبته. كما أتقدم إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بخالص الشكر والتقدير على رئاسته الحكمية لأعمال الدورة الماضية لمجلسنا الموقر.

السيدات والسادة،

شهدت المنطقة العربية منذ قمة الرياض العام الماضي، أحداثاً هامة ، تحمل أبعاداً وتداعيات بالغة الأثر على مجمل الأوضاع في المنطقة، حاضراً ومستقبلاً، إذ لم تعد التحديات تقتصر على مشاكل سياسية أو أمنية فقط ، وإنما أصبحت مشاكل المال والاقتصاد تلقي بظلالها على الأوضاع المعيشية للشعوب العربية.

إن ما تشهده المنطقة من حراك ومتغيرات يتطلب المزيد من الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية والتنموية، فالفقر والبطالة، والتهميش والإقصاء، والتعليم والصحة، وتمكين المرأة والشباب، هي من الأسباب التي تجعلنا نؤكد على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام، للعمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، في إطار منظومة العمل العربي المشترك.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إننا في دولة ليبيا على قناعة تامة، بأهمية الدور الذي تضطلع به جامعة الدول العربية وأجهزتها، في سبيل التسوية السياسية للأزمة، التي تفاقمت لأسباب من أهمها التدخلات السلبية

الخارجية، الإقليمية منها والدولية، التي شجعت بعض الأطراف على عدم الالتـزام بالمـسار الديمقراطي والابتعاد عن الحل السياسي السلمي.

إن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني يواصل بذل الجهود للخروج من الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد، لذا قمنا ونقوم بالعديد من اللقاءات مع كافـة الأطـراف الليبيـة، يدفعنا الحرص على إيجاد توافق وطني حقيقي، وإيماننا أن حل الأزمة لن يأتي بتقسيم السلطة أو بإقصاء أي طرف كما يدّعي البعض.

وبهذه المناسبة أعيد وأكرر أننا لن نتنازل عن مبادئنا في إيجاد حلول سلمية تـضمن بناء دولة مدنية لا تعيد إنتاج الحكم الشمولي أو تسمح بعسكرة الدولة ، فهذا خط أحمـر لـن نسمح أن يحدث. لذلك فإننا نتطلع بتفاؤل إلى انعقاد المؤتمر الوطني الجامع المزمع عقـده خلال شهر أبريل القادم والذي ترعاه الأمم المتحدة، آملين الوصول من خلاله إلـى صـيغة توافقية للخروج من الانسداد السياسي الحالي، والعمل على توحيـد المؤسـسات، وإجـراء انتخابات رئاسية وبرلمانية على قاعدة دستورية سليمة، تتيح للشعب بأن يقول كلمتـه عبـر صناديق الاقتراع .. أن هذا المسار يحقق دون شك طموحات شعبنا في بناء الدولة المدنيـة الديمقراطية الحديثة.

والأمل أن تكون كافة أطراف الأزمة الليبية قد استوعبت الدرس ، وان يقتنع الجميع بان لا حل عسكري للأزمة الليبية ، فكل تصعيد عسكري نخرج منه بنتيجة واحدة : لا يوجد رابح ، بل هناك خاسر واحد هو ليبيا.

السيدات والسادة،

وبالتوازي مع العمل السياسي، نمضي قدُماً ومنذ فترة في مسار الإصلاح الاقتصادي والأمني ، حيث أطلقنا برنامجين متزامنين من منطلق الارتباط الوثيق بين الأمن والاقتـصاد، وسعت حكومة الوفاق الوطني إلى إيجاد حلول للأوضاع الصعبة التي يعيشها المواطن الليبي، بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، يشمل حزمة من الإجراءات، تستهدف معالجة التشوهات في الوضعين النقدي والاقتصادي.

وفي نفس المسار يمضي البرنامج الأمني، من خلال تنفيذ الترتيبـات الأمنيـة فـي العاصمة طرابلس وباقي المدن الليبية.

وفي هذا السياق ندعو الأشقاء العرب، إلى دعم جهودنا في هذا الإطار، ومـساعدتنا في تفعيل وبناء المؤسسة العسكرية والشرطية والأجهزة التابعة لهما، للمساهمة فـي معالجـة الوضع الأمني بكفاءة، وتحقيق الاستقرار.

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر للدول العربية التي ساهمت في الاجتماعات الهادفة للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في ليبيا ... ونحن نرى أنه حان الوقت لإيجاد توافق عربي تجاه الأزمة الليبية ، والذي يتأتى بالتزام الجميع بقرارات مجلس الجامعة وإيقاف أي تدخل سلبي في بلادي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

أسمحوا لي بعد هذا العرض العام عن تطورات الأوضاع في بلادي أن أشير إلى أن القضية الفلسطينية تبقى في جوهر اهتمامنا ومتابعتنا، ويظل موقف ليبيا ثابت وراسخ في دعم شعبنا الفلسطيني ومساندة نضاله وكفاحه حتى ينال حقوقه المشروعة ، ونجدد تأكيدنا على الالتزام بمبادرة السلام العربية التي أقرت إقامة دولة فلسطينية معترف بها دولياً عاصمتها القدس الشريف ورفض أي تغيير على الوضع القانوني لمدينة القدس، إضافة إلى رفض أية قرارات أحادية تؤدى إلى عرقلة جهود السلام.

وفي هذا السياق نؤكد رفضنا الكامل لقرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن الاعتراف بسيادة الاحتلال الإسرائيلي للجولان ، ويعد أي اعتراف بهذا القرار خرقاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية ، وستظل الجولان أرض سورية عربية تم احتلالها عام ١٩٦٧.

وفي الختام أجدد التأكيد على دعم ومساندة بلادي للقرارات التي يتم التوصل إليها في هذه القمة ، الهادفة إلى تسوية شاملة وعادلة لاستقرار وامن دولنا وكامل المنطقة. مع تمنياتنا بنجاح الجهود المبذولة من أجل تطوير العمل العربي المشترك ، وأتمنى أن تكون هذه القمة فاتحة صلح ووئام، ومنطلق تضامن وتفاهم وسلام، وأن يتجذر في إطارها توافق عربي في مواجهة تطورات دولية وإقليمية لا تخفى حساسياتها ومزالقها ومخاطرها عن أحد.

وفقنا الله جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله.